

أربعة أعوام والعدالة لا تزال مفقودة في جريمة قتل خاشقجي

يصادف 2 أكتوبر الذكرى السنوية الرابعة لجريمة قتل الصحفي البارز جمال خاشقجي داخل قنصلية بلاده في إسطنبول التركية في وقت لا تزال العدالة مفقودة في محاسبة القتلة.

وقد كرست جريمة قتل خاشقجي الصورة الدموية لمحمد بن سلمان عالمياً وجعلته منبوذاً دولياً رغم كل مساعيه وفريقه الحاكم لإنهاء ملف القضية الذي شغل ولا يزال الرأي العام الدولي.

وبهذا المضمار أكدت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، أغنيس كالamarد، أن قضية خاشقجي "لا مفر" للحديث عنها خاصة عندما يتم الحديث عن "النفط والمالي السعودي، والديمقراطية حول العالم".

وقالت كالamarد التي قادت تحقيقاً دولياً في مقتل خاشقجي في 2018، لصحيفة واشنطن بوست، إن التحقيق في القضية "كان لحظة حاسمة" إذ استطاعت التحقيقات وتسلیط الضوء عليها عبر وسائل الإعلام "إبقاء قضية جمال على جدول الأعمال" والكشف عما حصل له.

وأشارت إلى أن خيارات عملها في القضية لم يكن شائعا داخل الأمم المتحدة، وأنها فعلت ذلك لأن من المهم للأمم المتحدة على الأقل أن تشارك.. في ما اتضح أنه نقطة تحول بالنسبة لحماية المحففين.

وشددت كالamarد على أن مقتل خاشقجي زاد من حدة "الشكوك حول الاتجاه الجديد" لمحمد بن سلمان، مشيرة إلى أن الأشهر الستة الماضية كانت صعبة "للغالية" على المعارضين السعوديين، وزيارة الرئيس الأميركي جو بايدن للسعودية كانت "سيئة".

وتات بعدها أن ولد العهد يريد "أن يكون شخصا لا تستطيع الولايات المتحدة تجنبه" وهو بحاجة ماسة "للاعتراف به"، في إشارة إلى تعينه مؤخرا رئيسا للوزراء في السعودية، وهو ما قد ينتج وضعا "إشكاليا" إذ ستكون لديه حصانة "سيادية" أمام القضية التي رفعتها خطيبة خاشقجي.

وكانت كالamard قد أبلغت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن "الأدلة التي تم جمعها من قبل فريق التحقيق تشير إلى أن قتل خاشقجي شكل عملية إعدام خارج نطاق القضاء واحتفاء قسري وعلى الأرجح عملية تعذيب تتحمل السعودية مسؤوليتها".

من جهتها قالت منظمة مراسلون بلا حدود، إنه "بعد أربع سنوات من الاغتيال الوحشي لخاشقجي، لم يواجه أي من الرجال الستة والعشرين المتورطين في مقتله أي عقوبة حقيقة، كما أن الرجل المتهم بقيادتهم، سعود القحطاني، لم يحاكم فقط".

وذكرت المنظمة الدولية أن القحطاني "لا يزال يتمتع بالحماية والحرية"، وقد عاد اسمه مؤخرا إلى شبكات التواصل الاجتماعي في المملكة، وسط تقارير تلمح لعودته الوشيكة إلى قلب الحكومة، التي يرأسها الآن رسميا محمد بن سلمان.

والقطاني، المستشار السابق المقرب من محمد بن سلمان في الديوان الملكي متهم بالإشراف على عملية اغتيال الصحفي جمال خاشقجي بقنصلية الرياض في إسطنبول، وهو منمنوع من دخول الولايات المتحدة.

واختفى القحطاني عن الأنوار في أعقاب عملية الاغتيال في إسطنبول، والتي اتهم بالتخطيط لها.

وخلص تقرير استخباري أمريكي حول اغتيال خاشقجي في 2018، إلى أن محمد بن سلمان "أجاز" عملية اختطافه أو قتيله.

واشقي الذي قصد قنصلية المملكة في إسطنبول لاستخراج وثائق ثبوتية دخل مبني القنصلية ولم يخرج منه أبداً إذ كانت وحدة سعودية في الداخل بانتظاره وقد تعرّض على أيديها للتعذيب قبل أن يُقتل وتقطّع جثّته التي لم يعرف مصيرها إلى الآن.

وبعد أن أنكرت في بادئ الأمر حصول عملية الاغتيال، عادت الرياض وأقرّت بأنَّ خاشقجي قُتل على أيدي عمالء سعوديين تصرّفوا من تلقاء أنفسهم.

وتحت ضغط شديد من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، حاكمت الرياض بعضاً ممّن شاركوا في اغتيال الصحفي المعارض.

وفي ختام المحاكمة التي جرت خلف أبواب موصدة، برأت محكمة سعودية القحطاني في قضية الاغتيال، وحكم على خمسة متّهمين لم يتم الكشف عن أسمائهم بالإعدام وعلى ثلاثة آخرين بعقوبات طويلة بالسجن.

ولاحقاً أصدرت عائلة خاشقجي عفواً على المدانين، وبعد أشهر، ألغت المحكمة أحكام الإعدام واستبدلتها بعقوبات تصل إلى السجن لعشرين عاماً.

وفي أكتوبر 2021، ذكرت صحيفة "الغارديان" أنه "في خطوة ينظر إليها على أنها إيذان بعودته التدريجية، بدأ مؤثرون موالون للحكومة السعودية تقديم القحطاني، كشخصية وطنية متفانية في خدمة المملكة".